

“نساء ضد الانقلاب” تطالب بوقف التنكيل بـ“علا القرضاوي” ورفيقاتها



الخميس 13 ديسمبر 2018 08:12 م

بالتزامن مع رفع (الإنتربول) الإشعارات الحمراء المتعلقة بالعلامة الدكتور يوسف القرضاوي؛ جددت حركة نساء ضد الانقلاب مطالبة المنظمات الدولية بالتدخل لإيقاف التنكيل بحق السيدة علا يوسف القرضاوي ورفيقاتها من معتقلات الرأي داخل سجون العسكر

وقالت الحركة عبر صفحتها على فيس بوك: “بينما تقوم الشرطة المصرية باحتجاز السيدة علا يوسف القرضاوي ووضعها في زنزانة انفرادية، زيادة في التنكيل بها، فإن منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) تدرك مدى إجرام الحكومة المصرية وتلغي ملاحقة الشيخ يوسف القرضاوي؛ حيث أوضحت الأمانة العامة للإنتربول في بيان لها أنها أزالَت الإشعارات الحمراء المتعلقة بالقرضاوي في الثلاثين من نوفمبر الماضي

ومؤخرا، جددت محكمة جنابات القاهرة حبس علا القرضاوي، المعتقلة على ذمة القضية الهزلية رقم 316 لسنة 2016، لمدة 45 يوما بزعم تولي قيادة وانضمام لجماعة الإخوان المسلمين والدعوة إلى قلب نظام الحكم والاعتداء على مؤسسات الدولة

كانت ميليشيات الانقلاب العسكرى اعتقلت “علا” وزوجها حسام خلف، دون أمر اعتقال أو تفتيش، أثناء قضائهما إجازتهما في الساحل الشمالي في شاليه عائلي، يوم 30 يونيو 2017.

وأثناء نقل بعض المفروشات من الشاليه الخاص بالعائلة، فوجئاً بقوة أمنية تمنع عملية النقل بحجة أن هذا الشاليه ملك للشيخ القرضاوي، المدرج اسمه في قائمة الأصول المعجدة، والحقيقة غير ذلك تماما؛ فالشالية ملك للمرحومة زوجته، وعملية النقل كانت ستتم من مكان ملك للمرحومة إلى مكان آخر ملك لها أيضاً، وبالتالي، وبغض النظر عن مدى قانونية عملية الحجز على الأموال من أساسها، فإنه لا يوجد أي عملية “تصرف” في تلك الممتلكات بالبيع أو الهبة أو غير ذلك مما لا يجيزه القانون

وفي البداية، كان التحقيق منصباً على هذه الواقعة، لكن بعد يومين، تحول إلى منحنى آخر تماماً لا علاقة له بسبب القبض عليهما من الأساس، وفوجئاً بإقحامهما في القضية رقم 316 لعام 2017، ووجهت لهما النيابة العامة تهمة الانضمام لجماعة على خلاف القانون وتمويلها!

يشار إلى أن هذه التهم ذاتها كانت قد وجهت للمهندس حسام خلف قبل ذلك، وقضى على ذمتها ما يقرب من عامين في سجن العقرب، وفي النهاية أفرج عنه، ليعاد القبض عليه مع زوجته بالتهمة نفسها بلا أي دليل أو منطق!

ووثقت عدة منظمات دولية أبرزها منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، الوضع المأساوي لعلا وحسام، المحرومان من أبسط الاحتياجات الإنسانية، حيث تحتجز سلطات الانقلاب علا، صاحبة الـ56 عامًا، داخل زنزانة انفرادية ضيقة، لا توجد فيها نوافذ، وبدون فراش أو حمام، ولم يُسمح لها أو زوجها باستقبال الزيارات طيلة فترة اعتقالها التي مرت عليها عدة أشهر

فيما تساءلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن طبيعة الجرائم التي ارتكبتها علا لتلقى معاملة قاسية كهذه؟ لتؤكد الصحيفة في تقريرها، الذي نشرته في أكتوبر 2017 أن “علا وحسام ضحايا الخلافات السياسية”.